"الأثر الاجتماعي والسياسي للغزو الأمريكي على العراق في ٢٠٠٣"

م.م سناء ابراهيم جاسم
وزاره التربية - مديرية تربية صلاح الدين
معهد الفنون الجميلة للبنين تكريت

"The social and political impact of the American invasion of Iraq in 2003"

Asst. Inst. Sanaa Ibrahim Jasim
Ministry of Education – Salah al-Din Directorate of Education
Institute of Fine Arts for Boys, Tikrit
mshaykh586@gmail.com

المستخلص

شهد العالم تحولًا كبيرًا في عام ٢٠٠٣ عندما قادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفًا دوليًا لغزو العراق. تم تبرير هذا الغزو بعدة أسباب منها ادعاءات بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وصلاته بالإرهاب. فقدم هذان المبرران سبباً وجيهاً من منظور النخبة الحاكمة في البيت الأبيض من المحافظين الجدد لتغيير النظام العراقي، بالإضافة إلى تدعيم هذه المبررات بأن النظام العراقي نظام ديكتاتوري ومستبد لابد من التحرر منه وإسقاطه، حيث أثارت هذه الخطوة تداعيات واسعة شملت الإطاحة بنظام صدام حسين، ولكنها أدت إلى إغراق البلاد في حرب ألية أودت بحياة الالاف من المدنيين العراقيين، وتدمير البني التحتية التي كانت في الأساس هشة، إلى فوضى سياسية واجتماعية مازالت آثارها مستمرة للآن، فقد شكل ذلك الغزو منعطف تاريخي في التاريخ السياسي العراقي، والتي ترتب على أثره العديد من النتائج والتي كان من أهمها تغيير نظام الحكم وشكل الدولة وتركيباتها. فالنظام السياسي في العراق بعد الغزو الأمريكي وانهيار النظام السياسي واستبداله بنظام أخر أدى إلى حالة من عدم الاستقرار، فمن الناحية الاجتماعية، أدى الغزو إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. تعرضت البنية التحتية للهجوم والتدمير، مما أدى إلى نقص في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصحة.

الكلمات المفتاحية: الغزو الأمريكي للعراق – الأثر السياسي – الأثر الاجتماعي.

Abstract

The world witnessed a major shift in 2003 when the United States led an international coalition to invade Iraq. This invasion was justified for several reasons, including allegations that Iraq possessed weapons of mass destruction, and its links to terrorism. These two justifications provided a valid reason from the perspective of the ruling elite in the White House of neoconservatives to change the Iraqi regime, in addition to supporting these justifications that the Iraqi regime was a dictatorial and tyrannical regime that must be liberated and overthrown This move had wide repercussions, including the overthrow of Saddam Hussein's regime, but it also plunged the country into a mechanized war that claimed the lives of thousands of Iraqi civilians, destroyed the infrastructure that was already fragile, and led to political and social chaos, the effects of which are still ongoing today. This invasion was a historic turning point in Iraqi political history, which led to many consequences, the most important of which was changing the system of government, the form of the state, and its structures. The political system in Iraq after the American invasion and the collapse of the political system and its replacement with another system led to a state of instability in the situation. From a social perspective, the invasion led to a significant deterioration in the economic and social conditions. The infrastructure was attacked and destroyed, leading to a shortage of basic services such as electricity, water and health.

Keywords: American invasion of Iraq - Political impact - Social impact

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

على مدار التاريخ تبين بأن الحروب والصراعات الخارجية والداخلية ماهي إلا وباءاً وكارثة على الإنسان، لما ينتج عنها من حالات من التدمير والتخريب والقتل، حيث ينتج عنها عواقب وخيمة على مستوى الفرد والمجتمع، فأن معالجة هذه الأضرار داماً ما تحتاج إلى بذل العديد من الجهود، من أجل إعادة البناء والتأهيل من جديد. فالعراق تعد من الدول التي مرت بأزمات وصراعات وحروب أهلية كثيرة على مدار تاريخها، مما تسبب في قتل ملايين الأبرياء، وتدمير في البنية التحتية، حيث طالت الحرب الأرض والماء والهواء. (الراوي وعبد الحميد، ٢٠١٩، ٣٦٨). منذ قرابة النصف قرن من الزمن والعراق يعيش حالة من الغليان السياسي والاضطراب الداخلي والتهديد الخارجي، وذلك بفعل الأنظمة العسكرية التي تربعت على عرش السلطة، فخلال الفترة من عام ١٩٥٨ حتي عام ١٩٧٠ فشهدت العراق خمسة إنقلابات عسكرية، شرعت خلالها ٦ دساتير مؤقتة، فقد رافق ذلك علاقات دولية مضطربة. وهو أمر نتوقع في ظل أنظمة عسكرية ليس لها من المؤهلات في إدارة السلطة سوى البطش واستخدام القوة، ولذلك فالغزو الأمريكي على العراق في عام ٢٠٠٣ التي شهدت البلاد والتي أسفر عن سقوط النظام السابق، وتفكيك البنية التحتية للدولة وتبديل النظام السياسي، وبروز حالة من الفوضى والعنف الطائفي، وحدوث تغيرات جذرية في المجالات السياسية والاجتماعية. مما أثرت هذه التحولات بشكل عميق على المجتمع العراقي، امتدت تداعياتها عبر كافة مستويات الحياة اليومية. ولذلك يتناول البحث مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق وانعكاس ذلك التحولات السياسية الكبرى، وأثر ذلك الغزو على الهوية الوطنية والنسيج الاجتماعي. وظهور عقد جديد للدولة العراقية .

عاش العراق على مدار عقود فترة قاسية في ظل حكم حزب البعث بقيادة " صدام حسين"، فلم تشهد العراق خلال تلك الفترة أي ملامح لنظام ديمقراطي، أو شبه ديمقراطي، فمثلت أحادية السلطة والفكر المشهد الرئيسي لحكم النظام السياسي خلال تلك الفترة، فقد تمت مصادرة حقوق وحريات الشعب، (السراي وخاني، ٢٠٢٣، ص ٧٢). فقد عاش الشعب العراقي خلال فترة هذا النظام السياسي انتكاسة كبيرة على المستويات المتعددة، فظر حالة من الفساد والفقر " كان الشعب يعيش حالة من انعدام فرص الحياة، فلذلك أدي الغزو الأمريكي على العراق في مارس عام ٢٠٠٣ إلى سقوط النظام السياسي للدولة العراقية، وتأمل المجتمع العراقي أن يمارس حريته ويعيش في ديمقراطية، وبعد سقوط النظام السياسي العراقي في ٢٠٠٣ تم بعدها بموجب موافقة من مجلس الأمن بأن أمريكا وبريطانيا دولتا احتلال تتحمل مسئولية احتلال العراق، فبريطانيا كانت الشريك الأول والأساسي للولايات المتحدة في شن هذه الحرب على العراق، حيث تحولت هذه الحرب إلى غزو خارج الشرعية الدولية لدولة عضو في الأمم المتحدة، ولها سيادتها أسوة بغيرها من الدول. (العبيدي، ٢٠٢٣، ص ١١٣) ، فقد أدي هذا الغزو شهود البلاد تحولات جوهرية على الصعيدين السياسي والاجتماع فقد وعدت الإدارة الأمريكية ومفكريها بأن هذا الغزو سيجعل من العراق نموذج للديمقراطية والحرية والتقدم على مستوى المنطقة، إلا أن الحقيقة أن العراق تعرضت لتدمير في البنية التحتية وتدمير لمؤسساتها السياسية، ومحاولة لطمس تاريخها الحضاري، فقد أدي الغزو لظهور العديد من التحديات على كافة المستويات في العراق . (سليم، ٢٠١٦، ص ٧١) . ففي ضوء ذلك تقدم الدراسة رؤية شاملة للأسباب والتأثيرات المتعددة للغزو الأمريكي على العراق، ما يسهم في فهم أعمق

للمرحلة الحرجة التي مر بها العراق، ويمهد لفهم مستقبل البلد في ظل التغيرات المستمرة.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مستقبل العراق السياسي والاجتماعي بعد الغزو الأمريكي له في عام ٢٠٠٣، فالبحث يسعى للتعرف على أوضاع العراق الحديث بعد الاحتلال الأمريكي. ففي ضوء ذلك يتم تقسيم البحث إلى التالي :

المبحث الأول: تناول عرض نظرة على الأوضاع التاريخية والسياسية والاجتماعية للعراق في قبل الغزو الأمريكي.

المبحث الثاني: تناول العراق في ظل الاحتلال " الغزو الأمريكي "

المبحث الثالث: تضمن " أثر الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ على الوضع السياسي والاجتماعي في العراق.

المبحث الأول: العراق قبل الغزو نظرة على الأوضاع التاريخية والسياسية والاجتماعية.

تتميز المجتمعات بأشكال كثيرة من التعداد المذهبي والديني أو ثقافي أو اجتماعي " قبلي وعائلي وعشائري" أو تعدد أثني، والمجتمعات العربية لم تخرج عن هذه النسق المجتمعية، لذلك يعدد ذلك التعدد يشكل عائق أمام التماسك الاجتماعي مع ظهور مشاعر الاستبعاد التي يغذيها الإحساس بالظلم من التخصص، ومظاهر عدم العدالة. (بكر، ٢٠٢٢، ص١٤٧) فلذلك فأن العراق دولة لديه تاريخ غني ومعقد لدية أنظمة سياسية واجتماعية خلال العقود الماضية، مما خلق ذلك حالة من عدم الاستقرار والاستقلال في العراق.

أولاً: الخلفية السياسية والاجتماعية للعراق في الأنظمة السابقة.

العراق كدولة تمتاز بموقع استراتيجي فريد على الخليج العربي، فهو جزء من طريق الهند البري والحيوي لمواصلات الإمبراطورية البريطانية، فمنذ بداية النشاط البريطاني في الخليج العربي في الربع الأول من القرن السابع عشر، وتنوعت المصالح البريطانية مع العراق.

- **النظام السياسي والاجتماعي في العراق أثناء الاستعمار البريطاني.**

ومن أجل توسيع النفوذ البريطاني، فقد ظهرت مجهودات بريطانية لتعزيز مصالحها في العراق مع تنوع مصالحها، "الاقتصادية"، وبذلك عملت على احتلال العراق وضمه لمجموعة ممالكها، ولذلك فقد عملت بريطانيا على ربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال الأجنبي، وتأسست عدد من الشركات البريطانية في العراق لتعزيز ذلك، فإن المصالح الاقتصادية كانت سبباً في احتلال العراق.(مجبل، ٢٠٢١ ، ص ١١٦).

اندلعت الحرب العالمية الأولى في أب ١٩١٤ وكانت الدولة العثمانية قد تعاطفت مع المانيا وهو سببٍ كافي لاندفاع بريطانيا نحو العراق , وفعلاً بدأت تهيء قواتها العسكرية للحفاظ على احتلالها للخليج العربي، وفي ٥ اب من العام نفسه انحازت الدولة العثمانية إلى جانب المانيا في الحرب، فصدرت التعليمات البريطانية لتوجه قواتها الى جنوب العراق، نزلت القوات البريطانية في منطقة الفاو جنوب العراق في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩١٤ ورفع عليها العلم البريطاني بعد مقاومة طفيفة اضطر بعدها الجنود العثمانيين الى الانسحاب ، وبذلك تمكنت بريطانيا من السيطرة على مدخل شط العرب, استمر التقدم البريطاني حتى وصل الى البصرة واحتلها في ٢٢ تشرين الثاني ورفع العلم البريطاني فيها. كانت لمدينة البصرة أهمية تجارية وسياسية كبيرة في منطقة الخليج العربي، إذ أصبحت المركز الرئيس والأفضل في نقل الرسائل

البريطانية بين الخليج ومدينة حلب ثم إلى أوربا، والتي كانت احد الإعمال الأساسية للمقيم البريطاني على أرض البصرة،فكانت خطة بريطانيا في العراق الاكتفاء باحتلال ولاية البصرة فقط، ولكن نجاحها قواتها في احتلال البصرة جعلها تغير في خطتها والتقدم لاحتلال بغداد وفقاً لاعتبارات سياسية وجدت فيها تهدئه الحال في إيران.(الفياض، ١٩٦٣، ص ١١٨). ظهرت مصالح بريطانيا الاقتصادية في منطقة الخليج العربي مع تأسيس شركة الهند الشرقية في بداية القرن السابع عشر الميلادي، الأمر الذي جعلها تبني العلاقات المتينة مع القوى المتنفذة في منطقة الخليج لتامين سلامة الطرق التجارية، حيث توصلت بريطانيا إلى عقد معاهدة مع السلطان العثماني (أحمد الثالث ١٧٠٣-١٧٣٠م)، (ارسلان، ٢٠٠١، ص ٢٤٢). سمح بموجبها بممارسة التجارة البريطانية المارة عبر البصرة والإرجاء الواقعة تحت السيطرة العثمانية كافة، فقد ترك الاحتلال البريطاني بصماته على المجتمع العراقي من الأوجه جميعا، فمارست بريطانيا سياسة الاستبداد في العراق القائمة على اضطهاد سكانه ومعاملتهم بقسوة في ثورة العشرين ومضت على هذا الأسلوب في محاولة منها لكسب بعض رؤساء العشائر وجعلهم موالين لها خدمة في تحقيق أهدافها ومصالحها.

خلال فترة الاستعمار البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢)، كان النظام السياسي في العراق ملكيًا تحت الانتداب البريطاني، بعد الاستقلال عن الانتداب البريطاني في عام ١٩٣٢، أصبحت العراق ملكية تحت حكم الملك فيصل الأول. فيعتبر القرن العشرين البداية الحقيقية للدولة الحديثة في العراق، حيث تم تشكيل الدولة الحديثة في العراق في عام ١٩٢١ والتي ظهر خلاله حالة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي على السلطة في داخل النظام السياسي الملكي وحتي الجمهوري وضعف الشرعية الدستورية، (مركز رع الدراسات الاستراتيجية،٢٠٢١، ص ٤) فالدولة العراقية منذ نشأتها وهي

تعاني من مشكلة التعاقب على السلطة، مما كان له الأثر الكبير في إضعاف بنية الدولة العراقية، وبالتالي إعاقة مشروع بناء الدولة.

- **النظام السياسي للعراق في فترة الحكم الملكي عام ١٩٢٠ وتطوراته.**

بعد الاحتلال البريطاني للعراق في عام ١٩٢٠، تم إعلان الدولة العراقية في عام ١٩٢١، مما أدى إلى تأليف أول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب. تم تحديد نوع الحكم في العراق، والذي استقر على انتخاب حاكم عربي مع مراعاة علاقته مع بريطانيا في ظل الانتداب. تم تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً للعراق، وتم إجراء انتخابات عامة وقيام مجلس تأسيس ينظم الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد. كما تم المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية، والتي تم صياغتها بقوة. هذه الخطوات كانت نتيجة مباشرة للاحتلال البريطاني للعراق، والذي كان يهدف إلى توسيع النفوذ البريطاني في المنطقة وضمان السيطرة على خطوط المواصلات الإستراتيجية (الجبوري، ٢٠٠٢، ص ٢٥٢) ، وفي عام ١٩٥٨، قام الجنرال آبد الرشيد بثورة انتقالية أطاحت بالملكية وأسس النظام البعثي وقيام جمهورية العراق، وخلال تلك الفترة خضعت الساحة السياسية للعديد من الصراعات والتي أثرت بشكل كبير على السياسة الداخلية والاقتصاد. مما أدي إلى إدماج العشائر السياسية في السلطة، وإسناد مناصب لأبناء العشائر في الدولة . (محمود، ص ٥٠٥). وقد حدثت العديد من الصراعات والثورات على السلطة خلال تلك الفترة، بخلاف حدوث الانقلابات السياسية على الحكم، التي أدت إلى وقوع الحكم والغيت مؤسسات الدولة في ٨ شباط عام ١٩٦٣، وقد أناط حين ذاك بالسلطة لمجلس وطني لقيادة الثورة، وتم صدور وثيقة دستورية لإدارة الحكم من قبل قادة الإنقلاب السياسي، وتم صدور دستور جديد في عام ١٩٦٤ من قبل رئيس الجمهورية " عبد السلام محمد عارف"

وبعد مصرع الرئيس في ١٣ نيسان ١٩٦٦ في حادثة تحطيم طائرته بالبصرة خلال جولته للمحافظات الجيبوتية، وقد تولى " عبد الرحمن البزاز" خلافاً له في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦٦. (الذويب، ٢٠١٢، ص ٩٦).

وفي ظل توتر الأحداث والأنظمة السياسية في العراق وخصوصاً بعد ٨ شباط ١٩٦٣ فقد تم إعادة تشكيل النظام السياسي مع إلغاء المؤسسات التشريعية وإحلال نظام المحاكمات العسكري، ونتيجة لحالة الإنقسامات الداخلية في صفوف النخب الحاكمة والسعي للحصول على السلطة، أدي ذلك إلى استقرار الوضع الداخلي للدولة، وبعد الإطاحة بنظام " عبد الرحمن البزاز" فعاد نظام البعث للحكم من جديد في تاريخ ١٩٦٨/١٧٧ قد تولى أحمد حسن بكر الحكم، وكان نائباً له " صدام حسين" (العلوي، ٢٠٠٥، ص ٢٥٢– ٢٥٣)، واستمرت مده حكم " حسن بكر" حتي ١٦ تموز ١٩٧٩ حتي عام ٢٠٠٣ ، وقد عين خلافاً له" صدم حسين " رئيساً للجمهورية، فقد فرض سيطرته على البلاد عبر مؤسسات مختلفة، وارتكب العديد من المجازر بحق الشعب العراقي. (كاظم، ٢٠١٣. ص ٦٢– ٦٣).

فلذلك يتبين من خلال ما سبق توضيحه القول بأن العراق شهدت حالة من التغيرات الكبيرة في خلفيته الاجتماعية بسبب الاحتلال والتغيرات السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى ضعف القانون وزيادة العنف والاضطرابات، ولعل من أهم المظاهر الاجتماعية للعراق قبل الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣:

- **التنوع الثقافي والديني** :يتمتع العراق بتنوع ثقافي وديني، يتواجد فيه العرب والأكراد والتركمان والآشوريين والعديد من الجماعات العرقية الأخرى. كما يوجد تنوع ديني يشمل المسلمين (السنة والشيعة) والمسيحيين والصابئة واليزيديين.

- **العشائرية والقبلية** :لعبت العشائر والقبائل دورًا مهمًا في الحياة الاجتماعية والسياسية، وكانت لها تأثير كبير في حل النزاعات والقرارات المجتمعية. فالمجتمع العراقي في الكثير من سلوكياته وقيمه يستند إلى على فكر وقيم العشائر، فقبل تأسيس دولة العراق الجديدة في عام ١٩٢١ وبعد تأسيسها فأن العراق كان يحكم من خلال قانونين هما "القانون العام للدولة وقانون العشائر الذي أصدرته سلطات الاحتلال البريطاني" وظل هذا الأمر سارياً طوال العهد الملكي، فكان للحاكم أو القاضي إحالة المتهم إلى مجلس عشائري للنظر في القضية، فالعشائر في ظل الاحتلال البريطاني كان يحتفظون بالسلاح ومحاكمهم ونظامهم القضائي. فلذلك يتبين بأن العشائر كانت تلعب دور فعال في بناء وتراكيب المجتمع العراقي، ولذلك أن في العهد الجمهوري كان العشائر والقبائل تتميز بدور مهم في الدولة العراقية في ظل نظام صدام حسين كانوا يتوسع في تجنيد أبناء القبائل والعشائر في مناصب الدولة. بالإضافة إلى مد العشائر بالسلاح، وكان متروك لهم خلال لحرب العراقية الإيرانية القيام بأعمال حفظ الأمن والنظام في مناطق نفوذهم، بل كان ناك مكتباً لنظام العشائر يتبع رئاسة الدولة. (مركز رع للدراسات الاستراتيجية،٢٠٢١، ص ١٤)
- **الحياة الاجتماعية** : كانت الحياة الاجتماعية متأثرة بالتقاليد والأعراف، حيث كانت العائلة الممتدة تلعب دورًا كبيرًا في حياة الفرد، وكانت العلاقات الاجتماعية تحظى بأهمية كبيرة.

فلذلك يتضح بأن الخلفية الاجتماعية للعراق قبل ٢٠٠٣ وضعت الأساس للعديد من الأوضاع الحالية في العراق، حيث أسهمت التوترات الطائفية والقبلية، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية، في تشكيل المشهد الاجتماعي والسياسي المعقد

في فترة ما بعد الغزو الأمريكي. وفي ضوء ذلك يتضح بأن الخلفية السياسية للعراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة مرت بمراحل مختلفة، وشهدت تغيرات وصراعات كثيرة على السلطة، مما ساعد على خلق حالة من التوتر والاضطراب في النظام السياسي في البلاد، ولم يكن هناك دور ملموس لرؤساء الجمهورية في تحقق المطالب الشعبية، ومن الجدير ذكره النص على أن حالة الاختلافات التي شهدتها الساحة السياسية بالعراق مند بداية تأسيس الدولة في عام ١٩٢١ – حتي سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣ يرجع السبب الأساسي فيها إلى عدم وجود سياسات فعالة تتولاها النخب الحاكمة وعدم امتلاك القادة آن ذاك مؤهلات وخبرات لإدارة الدولة.

المبحث الثاني: العراق في فترة الاحتلال الأمريكي.

شهد العالم تحولًا كبيرًا في عام ٢٠٠٣ عندما قادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفًا دوليًا لغزو العراق. تم تبرير هذا الغزو بعدة أسباب منها ادعاءات بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وصلاته بالإرهاب. أثارت هذه الخطوة تداعيات واسعة شملت الإطاحة بنظام صدام حسين، ولكنها أدت إغراق البلاد في حرب ألية أودت بحياة الالاف من المدنيين العراقيين، وتدمير البني التحتية التي كانت في الأساس هشة، إلى فوضى سياسية واجتماعية مازالت آثارها مستمرة للآن. (الشكري، ٢٠١٠ ، ص ٢٤).

أسباب الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣.

-غزو العراق للكويت.

يرجع احتلال العراق للكويت إلى أن العراق في ٢أب عام ١٩٩٠ قامت بغزو دولة الكويت، والتي استمر هذا الغزو لمدة سبعة أشهر، فبمجرد دخول القوات العراقية للأراضي الكويتية واحتلالها قام مجلس الأمن بإصدار قرار أدانه رقم ٦٦٠/ ١٩٩٠

لهذا التصرف من العراق، وبناء على هذا القرار تم مطالبة القوات العراقية بالانسحاب من الأراضي الكويتية، ورجوع القوات العراقية لمواقعها قبل تاريخ هذا الغزو، مع مطالبة مجلس الأمن من العراق أن تلتزم بالقانون الدولي والانسحاب من الكويت، فكان أخر قرار لمجلس الأمن المرقم (٦٧٨) والذي أجاز للدول المتحالفة مع الكويت استخدام الأساليب المختلفة التي تساعد على تحرير الكويت من الاحتلال العراقي[١]. ونتيجة لرفض العراق القيام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن خلال المهلة الممنوحة له حتي ١٩٩١/١/١٥ ، قد أدى ذلك إلى القيام باندلاع حرب لتحرير دولة الكويت بتاريخ ١٩٩١/١/١٧، وانتهت في ١٩٩١ /٢/٢٦ بطرد القوات العراقية من الكويت وقبول العراق القيام بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن. (الجمعة، ٢٠١١، ص ٢٣١- ٢٣٢) .

- التهديدات الآمنية من العراق للمنطقة.

فبعد أحدث الحادي عشر في أيلول ٢٠٠١ التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعلنت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، والتي بدأتها بالحرب على إفغانستان للتخلص من نظام طالبان الذي دعم تنظيم القاعدة الإرهابي برئاسة " أسامة بن لادن" وصولاً إلى الحرب على العراق في ٢٠٠٣ تحت حجج ومبررات واهية تمثلت في " الحكومة الأمريكية، فقد زعمت أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل والمواد الكيميائية الخطيرة، ومساعدتها للتنظيمات الإرهابية في ظل وجود علاقة بينه وبين تنظيم القاعدة، وأن الرئيس العراقي صدام حسين يدعم الإرهاب، وتم تدعيم ذلك الإدعاءات من قبل الأمم المتحدة والتحقيقات الدولية. فالولايات المتحدة كانت تعتبر أي أمة تحتضن الإرهاب فهي نظاماً معادياً لها. (العايدي،٢٠١٩، ص ١٤٧) وعلى الرغم من أن العراق لم تقوم باستخدام " الأسلحة الكيماوية والبيولوجية"

في حرب تحرير الكويت، ورغم إعلانه عن تدمير مخزونه من الأسلحة المحظورة، إلا أن الجدال حيال هذه القضية لم ينته على مر السنوات التالية، فالولايات المتحدة أرادت اتخاذ قضية الأسلحة كورقة تستغلها وقتما تشاء في قصف العراق وتهديده والخرق المتكرر لأجوائه الوطنية. (علي، ٢٠١٨، ص ٣٠)

-رفض العراق تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ المتعلق بتدمير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تمتلكها.

فنتيجة لغزو العراق للكويت، والادعاء بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، والتي تشكل تهديد وخطر على مستوى المنطقة بشكل عام، وفي هذا الصدد قام مجلس الأمن بإصدار قرره رقم ٦٨٧ والتي تضمن قبول العراق دون شروط القيام بتدمير أو إزالة كافة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تسبب خطورة على الدول الأخرى، بالإضافة إلى القيام بتشكيل لجنة خاصة تقوم بمراقبة قيام العراق بتدمير كافة الأسلحة البيولوجية والكيماوية التي تسبب خطورة حول العالم، (حمود، ٢٠٠٤، ص ٤٣-٤٤). وذلك من خلال رصد خطة من قبل الأمين العام لمجلس الأمن بالتنسيق مع اللجنة المذكورة تفيد في التأكد من امتثال العراق للقرار المذكور، إلا أن العراق لم تقوم بتنفيذ القرار المتعلق بتدمير أسلحة الدمار التي تحتفظ بها طبقاً للسرعة التي يبتغيها مجلس الأمن، فبناء على ذلك التباطؤ والتماطل في تنفيذ القرار بالسرعة المطلوبة، فقد إصدر مجلس الأمن قرارات مطالبة للعراق بتنفيذ قراره السابق المتعلق " بتدمير أسلحة الدمار الشامل "الكيماوية والبيولوجية" التي تمتلكها. ونتيجة لذلك قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن بموافقة من الكونغرس الأمريكي على استخدام القوة ضد العراق.

وبناء على ذلك الأمر توجهت الولايات المتحدة لمجلس الأمن بهدف الحصول على قرار يخول له القيام باستخدام الخيار العسكري ضد العراق، لإجبارها على القيام بتدمير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تمتلكها ومصممة على الاحتفاظ بها، كورقة ضغط على المنطقة، وعلى الرغم من مواجهة الولايات المتحدة معارضة من بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن " كالصين وروسيا وفرنسا وألمانيا"، ففي ضوء ذلك حاولت الولايات المتحدة الاستعاضة عن ذلك الخيار ومحاولة الحصول من مجلس الأمن الحصول على موافقة استخدام القوة ضد العراق وإجباره على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) أو الحصول من مجلس الأمن على شهادة تثبت من خلالها فشل العراق في استغلال الفرصة المخولة له بموجب قرار رقم ١٤٤١، مما يساعد ذلك الشهادة على أضفاء المشروعية الأخلاقية والسياسية للعمل المسلح التي تسعى الولايات المتحدة لتنفيذه ضد العراق، إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل. Murphy. (2003,p.419) ومن الجدير بالذكر النص على أن قرار احتلال العراق لم يلاقي قبول من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن سوى من بريطانيا. وعلى الرغم من محاولات الولايات المتحدة لإضفاء المشروعية على ما تنوى فعله ضد العراق، إلا أن ذلك لم يكون عائق أمامها من استخدام القوة ضد العراق، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة كل من المملكة المتحدة وبولندا بشن حرب ضد العراق والقيام بغزوها في ٢٠ آذار ٢٠٠٣. . وبعد حوالي ٢٠ يوم من بداية الحرب تم سقوط النظام العراقي.

أما عن الأسباب الاقتصادية للغزو الأمريكي للعراق تمثلت في:

- **امتلاك العراق للنفط .**

على الرغم من أن النسبة الكبيرة من العراق " أراضي صحراوية" إلا أنها تتميز بالثروات الطبيعية والتي يعتبر" النفط" أهمها العراق يمتلك أكبر احتياطي في العالم لذا فهو محط نزاع وانظار للدول الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للطاقة. (المصري، ٢٠٠٢، ص ٤٧). وقد أكد على ذلك الأمر مقال لفريدمان توماس في منتصف ٢٠٠٣ ذكر فيها بأن النفط يعد من أحد الأسباب لأعداد الحرب ضد العراق، وأن أي كلان في نفي ذلك الاعتقاد فأنه غير منطقي" ، كما عبر المحلل السياسي " Anthony Cordesman " انطوني كردسيمان" في صحيفة واشنطن تايمز بأن " أمريكا لا تقوم بشن حرب على العراق بحجة أن العراق يوجد فيه أسلحة دمار شامل أو لمشاركته في تدعيم الإرهاب، إلا أن الأمر مرتبط بما تمتلكه العراق من موارد نفطية، قد تصل نسبة الفائض النفطي في العراق حوالي ٦٠٪ ". فكان الهدف من الغزو الأمريكي للعراق هو ضعف التحكم في سوق النفط العالمي لأطول فترة ممكنة. (منصور، ٢٠٠٤، ص ٧٢). فأمريكا كانت تريد تنفيذ مشروع الهيمنة الأمريكية على نفط العالم، فكان أولى خطوات تنفيذ هذا المشروع البدء بأفغانستان بهدف ضمان السيطرة على أهم الحقول النفطية. (علي، ٢٠١٨، ص ٢) فافغانستان تتمتع بموقع استراتيجي مناسب لشركات النفط الأمريكية في سبيل بناء خط أنابيب عبر أراضيا لنقل النفط والغاز من بحر قزوين، وتأكيداً لذلك وقبل أحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بستة أشر وقع رئيس شركة " Halliburton " هالبيرتون" عقد مع شركة نفط أذربيجان من أجل تطوير قاعدة بحرية لدعم عمليات التنقيب عن النفط في بحر قزوين، فذلك و السبب الأساسي من هجمات بوش وشن حرب على أفغانستان. فقد قدرت حجم الاحتياطي النفطي في حوض قزوين كما حددتها وكالة الإعلام والطاقة

٢٠٠ مليار برميل إلا أن هذه التوقعات كانت عبثية، وتم الإعلان من مكتب السياسات النفطية الأمريكية أن حجم لاحتياطات النفطية في هذا الحوض لا تتعدى ٥٠ مليار برميل، وأن توقعات المعلنة من قبل وكالة الإعلام والطاقة مبالغ فيها إلى حد كبير، مما جعل الرئيس بوش الأبن ينظر للعراق فهي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية. (خرسة، ٢٠١٣، ص ٤٨- ٤٩)

فمن خلال ما تقدم من أسباب للغزو الامريكي للعراق تبين بأن العراق قد أقامت قضتها للحرب على العراق وفقاً لمفهوم الحرب الوقائية، على عدد من المبررات التي تذرعت بها وهي:

- أن العراق تمتلك أسلحة دمار شامل، وفي طريقه إلى بناء المزيد من الأسلحة.
- أن العراق يرتبط بتنظيم القاعدة وبالمنظمات الإرهابية الأخرى.

فقدم هذان المبرران سبباً وجيهاً من منظور النخبة الحاكمة في البيض الأبيض من المحافظين الجدد لتغيير النظام العراقي، ومن ثم القضاء على مصدر التهديد، بالإضافة إلى تدعيم هذه المبررات بأن النظام العراقي نظام ديكتاتوري ومستبد لابد من التحرر منه وإسقاطه. (بن عمار، ٢٠٠٨، ص ١١١) فبعد عدم صدق المبررات الأمريكية حول " امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وعدم صدق الرؤية الأمريكية" بأن العراق تدعم الإرهاب فقد زعمت بأنها تريد أن تدخل الديمقراطية في العراق.

ثانياً: تداعيات الغزو الأمريكي للعراق .

أدت الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ إلى أن العراق بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحياة السياسية، فقد شكل ذلك الغزو منعطف تاريخي في التاريخ السياسي العراقي، والتي ترتب على أثره العديد من النتائج والتي كان من أهمها تغيير نظام الحكم وشكل الدولة وتركيباتها. بمجرد سقوط نظام صدام حسين فالاحتلال الأمريكي

بدأ في هيكلة النظام السياسي في العراق وفق لرؤية دولة الاحتلال، والتي كان يقوم على فكرة توزيع السلطة بدلاً من تركيزها، (فرهود والجبوري، ٢٠١٧، ص ٦٠٢)، وعلى الرغم من هدف المُعلن للتدخل كان إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الغزو بقيادة الولايات المتحدة لم يحمل للعراق سوى الفوضى والعنف وعدم الاستقرار.

١- نشر الفوضى والتسيب الأمني في العراق.

فأن القوات الأمريكية كان هدفها الغير معلن من هذا الغزو هو إسقاط النظام، ونشر الفوضى والتسيب الأمني، حتي يصل الأمر إلى تدمير الدولة، فأن ذلك الأمر كان مخطط له بعناية كبيرة، فقد ولّد انهيار الدولة في العراق فراغًا في السلطة، سمح للجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية بالظهور والسيطرة على الأرض. (عاشور، ٢٠١٦، ص ٧١) بالإضافة إلى أن الغزو الأمريكي للعراق استنزف موارد العراق، وأغرقته في أزمة، وأدّت إلى نقص في موارد الطاقة، وإلى فساد غير مسبوق في أجهزة الدولة كافة. وأسفرت التوترات الطائفية التي أجّجتها الحرب بين المسلمين السنة والشيعة إلى زيادة الانقسام السياسي والعنف، وأصبحت الهجمات الإرهابية أمرًا شائعًا.

٢- التأثير على هيبة الدولة العراقية.

أتت قوات الغزو الأمريكية- البريطانية، بهدف إسقاط النظام العراقي، وكان هدفها تدمير السلطة، أمريكا حققت غالبية أهدافها من غزو العراق، وفرض إرادتها برغم عدم استحصال موافقة أممية في خطوة احتلال العراق، وكذلك استمرار هيمنتها كقطب أوحد في العالم. مما أدي ذلك إلى ضعف هيبة الدولة العراقية، إن احتلال العراق

تسبب بتراجع سياسي شبه عام لغالبية دول المنطقة العربية، وبالتالي صارت هذه الدول تتماشى بشكل أو بآخر مع الإرادة الأمريكية للحفاظ على مصالحها وكياناتها. (عاشور، ٢٠١٦، ص ٧١)

ثالثاً: قرارات مجلس الأمن وموقفه من الغزو الأمريكي على العراق في ٢٠٠٣.

ومن جراء هذا الغزو الأمريكي على العراق في ٢٠٠٣ فقد اصدر مجلس الأمن قرار رقم ١٥٠٠ في ١٤ أب ٢٠٠٣ بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي، حيث يؤكد من خلال ذلك القرار أن العراق ذات سيادة وسيادتها تكمن في دولتها، وأكد مجلس الأمن بموجب ذلك القرار على حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي، وأن يتحكم في ثرواته الطبيعية، مع التأكيد على ضرورة التعجيل بحلول اليوم الذي يتولى العراقيون حكم أنفسهم بأنفسهم، ثم صدر قرار أخر في ٨ حزيران ٢٠٠٤ المرقم ١٥٤٦ والذي تضمن " على تأكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، مع التأكيد في ذلك القرار على حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية. (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ٢٠٠٣).

فبموجب هذه القرارات التي اصدرها مجلس الأمن فيما يتعلق يتبين بأن مجلس الأمن كان داعم للعراقيين من خلال تأكيده في قرارته على حق الشعب العراقي في الحرية والديمقراطية، وحق سيادته الدولية، فقد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٦ الصادر في ٨ حزيران ٢٠٠٤ كان له دور كبير في تحديد الأوضاع في العراق بعد الغزو الأمريكي. يتضمن القرار العديد من النقاط الهامة، منها: (هيئة التحرير، ٢٠٠٤)

١. القرار يؤكد على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، مع التأكيد على حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية.

٢. القرار يدعم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة ويرحب بانتهاء الاحتلال وإقرار حالة القوات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالحكومة العراقية.

٣. أعطى القرار دورًا رئيسيًا للأمم المتحدة في مساعدة العراق على عقد مؤتمر وطني لاختيار مجلس استشاري وتقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية وتشجيع الحوار وبناء التوافق على الصعيد الوطني.

٤. يشير القرار إلى أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق هو بناء على طلب الحكومة المؤقتة.

وبناء على ذلك يتبين بأن القرار ١٥٤٦ كان له دور كبير في تحديد الأسس السياسية والاقتصادية للعراق بعد الغزو، ويهدف إلى تعزيز استقلال العراق وتقديم الدعم الدولي لبناء مستقبل مستقر ومستدام للبلاد.وعلى الرغم من ما جاء به قرارات مجلس الأمن ودعمه وتأكيده على سيادة العراق واستقلاله وتأكيد الرأي العام الداخلي إلا أن الحكومة العراقية سواء " الانتقالية أو المؤقتة أو الدائمة" إلا أن هذه الحكومات كانوا يوجهون رسائل لمجلس الأمن للمطالبة بتمديد عمل القوات المتعددة الجنسية ، الأمر الذي يشير إلى أنهم كانوا يرغبون في الحصول على الدعم الأمريكي لسلطتهم لاعتقادهم الجازم أن وجودهم في السلطة يقترن برضا ودعم " الولايات المتحدة الأمريكية".

المبحث الثالث: أثر الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ على الوضع السياسي والاجتماعي في العراق

فمنذ حدوث الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣فالعراق شهد مرحلة تاريخية جديدة، أدى إلى تغييرات كبيرة في الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد. من الناحية السياسية، فمنذ الاحتلال الأمريكي وكان الحديث عن القيام بخطوات فعلية لخدمة التحول الديمقراطي، إلا أن انجاز عملية تحول ديمقراطي يعد من الأمور الصعبة، ويحتاج إلى مدة طويلة نسبياً .(مهدي، ٢٠١٨، ص ٣٨) ، ففي هذا الصدد نجد بأن أدى الغزو إلى تفكك النظام السابق وتشكيل حكومة جديدة تحت الاحتلال الأمريكي. تم تعيين الحكومة الإنتقالية التي كانت مكونة من القوى العراقية المختلفة، ولكنها واجهت صعوبات كبيرة في تحقيق الاستقرار والتوافق، على المستوى السياسي والاجتماعي.

أولاً: التغيرات السياسية.

. فالنظام السياسي في العراق قد شهد العديد من التقلبات من حيث نظام الحكم وأنواعه، فتاريخ العراق بكافة جوانبه المختلفة على المستوى (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) يشكل صراع على السلطة السياسية (فالح، ٢٠١٤، ص ١١) ،ولكن تعتبر أزمة ٢٠٠٣ التي إنهار خلالها النظام السياسي، وحل بدلاً عنه نظام جديد قائم على التبادل السلمي للسلطة والتعددية الحزبية والالتزام بالدستور، نقطة تحول جذري في تاريخ العراق، أدت إلى تشكيل نظام سياسي جديد لإدارة شئون الدولة، صاحبه العديد من الآثار والتداعيات الخطيرة التي لاحقت بالدولة والمجتمع، ومن ثم إعادة هيكلية للبيئة والنظام السياسي من جديد (التميمي، ٢٠٢١، ص ١٤). مما ساهم ذلك على فتح العديد من الرؤي والأفكار المتضاربة، وظهور حالة من الاضطراب في الوضع

السياسي، وبروز بيئية سياسية جديدة لإدارة المرحلة والمشهد العراقي (باس، ٢٠١٩، ص ١٣). فأغلب الطبقات السياسية في العراق بجميع أشخاصها ومسمياتها تتنافس على السلطة والوصول للحكم، فالكثير منهما يرفعون شعار بناء الدولة، ولكن يعملون على بناء السلطة.

١-نشأة نموذج ديمقراطي توافقي.

بعد سقوط بغداد وانهيار نظامه السياسي فقد ظهر نظام سياسي أنتجه المحتل الأمريكي قائم التعددية، وإن العراق لا يمكن أن يحكم إلا من خلال الشراكة بين مكوناته الرئيسية (الأكراد والسنة الشيعة) فلذلك نقلوا نموذج " الديمقراطية التوافقية"، وخلال المرحلة الانتقالية، أصبح هناك التزام بذلك النموذج، وقد جرى اختيار بعض الرموز لإدارة شئون الدولة في تلك الفترة وقد تم اختيار رئيس سني ونائبين شيعي وكردي، وتم تشكيل الوزارة على النحو التوافقي والمشاركة من كافة الأطياف المجتمع العراقي. (المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٣، ص ١٠٠)، انتهت العملية السياسة الى صياغات سريعة للدستور الدائم، وانتهى الأمر إلى ظهور نظام سياسي تم صياغته في ظل ظروف داخلية وخارجية ضاغطة على العراق، فيها بعض الصعوبة، وساهمت في وجود مخرجات سلبية لها التأثير السلبي على مستقبل الدولة العراقية وبيئتها السياسية (محمد، ٢٠١٧، ص ٣٣)

فقد ذكر ريتشارد هولبرك سفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق بأن إقامة حكومة ديمقراطية في العراق يؤدي إلى خلق صراعات ونزاعات طائفية، وربما تكون تلك النزاعات أسو، مما كانت عليه في البوسنة، فالانتماء الطائفية في العراق كانت أشد، كما أن الإدارة الأمريكية منذ بداية الاحتلال فأن الإدارة الأمريكية سعت إلى استمالة الشيعة على حساب السنة، وبعد انتهاء الحرب قامت سلطات الاحتلال الأمريكي

بقيادة الحاكم المدني " بول باريمر " بتأسيس مجلس الحكم الانتقالي للعراق على أساس طائفية اثنية، حيث ضم المجلس ٢٥ عضواً من بينهم ١٣ عضواً من الشيعة، و٥ اعضاء سنة، و٥ أعضاء أكراد، وواحد مسحي، وواحد تركماني. (زلوم، ٢٠٠٥، ص ٧٠-٧١).

٢-ظهور الأحزاب السياسية.

فبعد سقوط بغداد و إنهيار النظام السياسي في مارس ٢٠٠٣ فقد ظهر على الساحة العراقية أكثر من (٢٠٠) حزب وحركة سياسية، وعلى الرغم من أن ذلك تمثل أحد أوجه الديمقراطية، إلا أن ظهور تلك الأحزاب في ظل ظروف الاحتلال وانهيار الدولة العراقية وبروز الصراعات السياسية والمشكلات المجتمعية، دفع معظمها إلى تغليب الأسس الطائفية والعرقية والمذهبية على الأسس الوطنية، مما أدى إلى تقسيم المجتمع العراقي تقسيماً ليس في صالح هويته الوطنية، فهناك أحزاب شيعية وأحزاب سنية وأحزاب كردية، فضلاً عن الأحزاب التي تمثل المسيحيين والتركمان والطوائف الأخرى، ولكل من هذه الأحزاب نظرته المختلفة وربما المتناقضة من القضايا الأساسية والوطنية في العراق، وكل منها يحشد جماهيره باتجاه الدفاع عن حقوق الفئات التي يدّعي أنه يمثلها وليس لصالح القضايا الوطنية المشتركة التي تعزز الوحدة الوطنية . (البياني، ٢٠٠٣، ص ١٢٢) .

ثانياً: التغيرات على المستوى الاجتماعي.

لا يزال الوضع السياسي في العراق معقد، فقد أدت التدخلات الخارجية للعديد من الدول الإقليمية، مثل إيران وتركيا ودول الخليج، دوراً كبيرا في تعقيد الشؤون الداخلية العراقية لمصالحهم الخاصة، وليس في مصلحة العراق، فأحدث الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ كثيراً من المتغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي، حيث تلا غزو

العراق تدمير للبنية التحتية وهياكل المجتمع كافة، فكان نصيب الأسر وافر" تزايد أعمال القتل الذي يطال الرجال، مما ترك مجموعة من الأرامل في المجتمع التي لا يزال تتصاعد فيه وتيرة العنف والدمار. وأظهرت دراسة لمنظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة في ٢٠٠٦ بوجود أكثر من مليون ونصف من الأرامل في العراق، فقد تراجع دور الأسرة الريادي، مما أعان على تفككها وتدميرها. (الرشيد، ٢٠٠٨ ، ص ٤٣)

من أخطر ما تعرض له المجتمع في العراق بعد الاحتلال هو حالة الاختلال البنائية والوظيفية في العلاقة بين رؤوس المثلث الثلاثة: الفقر والعنف والتحول الديمقراطي، فمن الناحية الاجتماعية، أدى الغزو إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. تعرضت البنية التحتية للهجوم والتدمير، مما أدى إلى نقص في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصحة. كما شهدت البلاد نزوح كبير للسكان نتيجة للعنف والاضطرابات الأمنية التي انتشرت في العراق بعد الغزو. فقد أصبح المجتمع في حالة أمنية متردية، حالة من الانفلات الأمني ومقتل ما يقرب من مليون وربع عراقي على حسب ما ورد في دراسة أجرتها وكالة (ORD) البريطانية في عام ٢٠٠٧، وذلك بسبب الغزو الأمريكي، بخلاف ظاهرة التهجير القسري، فهذه الظاهرة غزت الشارع العراقي. بخلاف ظهور العديد من المشاكل الأخلاقية في المجتمع العراقي بعد الغزو الأمريكي.

ومن الجدير ذكره النص على أن ظروف العراق السياسية والاقتصادية ما بعد ٢٠٠٣، أثرت بشكل كبير على نمو السكان، ولم يكن للموارد الطبيعية المتوفرة فيه ومدى امكانية استغلالها أثر في ذلك. إن المجتمع العراقي تحول من دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية مركبة (ظاهرياً) وفقاً للتغيرات والمستجدات التي نتجت عن الغزو الأمريكي

للعراق في ٢٠٠٣، مما أدى إلى مزيد من التفكك في العراق، ومزيد من الضعف والترهل لدور الحكومة المركزية والبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة. حيث أن ذلك جاء منسجماً مع فلسفة المستعمر الأمريكي لصالح مشاريعه المختلفة وتعزيز صيغة شرق أوسطية التي تعتبر إسرائيل أهم عناصرها. (موسي، ٢٠٠٨) بالإضافة إلى ما ورد عن المكتب العربي للأبحاث بالدوحة وجود حالة من التراجع في معدلات التنمية، وغياب الرؤية الواضحة نحو المستقبل في العراق، وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ومن ثم انخفاض نسب مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. (مصطفي، ٢٠١٣).

الخاتمة.

فالنظام السياسي في العراق بعد الغزو الأمريكي وانهيار النظام السياسي واستبداله بنظام أخر أدى إلى حالة عدم استقرار في الوضع. وجود تخلف في البنية التحتية على مستوى ضعف المؤسسات العراقية، وذلك ما اعتمدت عليه القوى السياسية في العراق وفرض هيمنتها على معادلة حكم النظام السياسي. معاناة النظام السياسي من حالة ضعف نحو تحقيق عملية التنمية السياسية المطلوبة. فأحدث الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ كثيراً من المتغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي، حيث تلا غزو العراق تدمير للبنية التحتية وهياكل المجتمع كافة، فقد تراجع دور الأسرة الريادي، مما أعان على تفككها وتدميرها من أخطر ما تعرض له المجتمع في العراق بعد الاحتلال هو حالة الاختلال البنائية والوظيفية في العلاقة بين رؤوس المثلث الثلاثة: الفقر والعنف والتحول الديمقراطي، فمن الناحية الاجتماعية، أدى الغزو إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. تعرضت البنية التحتية للهجوم والتدمير، مما أدى إلى نقص في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصحة.

الهوامش

١- وتمثلت قرارات مجلس الأمن في القرار الصادر في ٢/٨/ ١٩٩٠ الذي تضمن في طياته بأقرار خرق السلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بغزو لعراق للكويت، والقرار رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ التي تضمن فرض جزاءات اقتصادية على العراق من جراء خرقها للسلام والأمن الدولي للعراق، والقرار رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ التي تضمن إبطال وجوب قيام العراق بضم دولة الكويت، والقرار رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٨ الخاص بمطالبة العراق بالسماح بالخروج الأجانب من العراق والكويت، والقرار رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٥ التي تضمن تفتيش السفن الداخلة والعراق من العراق، وقرار رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٣ الخاص بمسئولية العراق عن سلامة رعايا الدول الأخرى بموجب القانون الدولي الإنساني، القرار رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٦ الذي تضمن إدانة العراق على اعتداءاته على المقار الدبلوماسية في الكويت. إلى أخر القرارات التي استوجبت قيام العراق بتدمير أسلحة الدمار التي تمتلكها قرار رقم ٦٨٧ الصادر في ١٩٩١/٤/٣.

قائمة المصادر

١- الراوي، جنات شاكر، عبد الحميد أمال وآخرون، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحروب على العراق للفترة من (١٩٨٠- ٢٠١٥)، مجلة العلوم البيئية، مج ٤٥، ج٢، ٢٠١٩.

٢- العبيدي، مثني، (٢٠٢٣)، الذكرى العشرون لغزو أمريكا للعراق" نظرة على الوثائق البريطانية التي تم الأفراج عنها في فبراير ٢٠٢٣"، مجلة آفاق استراتيجية، ع ٧.

٣- مجبل، قطران عباس،(٢٠٢١)، منطلقات الغزو البريطاني على العراق ١٩١٨ " دراسة تاريخية"، مجلة الآداب، ع ١٣٩.

٤- السراي، عبد الله، خاني، أرش بيد اله، الأحتلال الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ وموقف السيد السيستاني، ع ٦٨، ج٢.

٥- الجمعة، خالد محمد حمد، الأسس القانونية لعدم مشروعية غزو العراق واحتلاله، مجلة الشريعة والقانون، ع ٤٨، ٢٠١١.

٦- بكر، مروة محمد عبد المنعم، (٢٠٢٢)، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة دراسات، مج ٢٣، ع٢.

٧- الفياض، عبد الله، (١٩٦٣)، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، مطبعة الارشاد، ١٩٦٣.

٨- شكيب ارسلان، تاريخ الدولة العثمانية، دار ابن كثير، دمشق-٢٠٠١م.

٩- مركز رع للدراسات الاستراتيجية، أوراق العرب" العراق أزمة دولة أم أزمة نظام"، ٢٠٢١.

١٠- الجبوري، سها طارق، (٢٠٠٢)، مؤتمر القاهرة والاستراتيجية البريطانية، " المفصل في تاريخ العراق"، بيت الحكمة، بغداد.

١١- محمود، سيران قاسم، سلطات رئيس الدولة في نظم الحكم المتعاقبة في العراق للفترة من عام ١٩٢٠ حتي ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية.

١٢- العلوي، حسن، العراق دولة منظمة السرية، دار الكتاب الإسلامي، بغداد، ٢٠٠٥.

١٣- كاظم، عبد الرضا، مأساة العنف في العراق ١٩٦٣- ٢٠٠٣، دار الجوهري للنشر، بغداد، ط١، بغداد، ٢٠١٣.

١٤- العايدي، أحمد محمد عبد الرحمن، (٢٠١٩) نظرية حرب الواحد في المائة " دراسة حالة للحرب الأمريكية على العراق" ، مجلة البحوث المالية.

١٥- فرهود، أحلام السعدي، الجبوري، طه علوان، (٢٠١٧)، الاحتلال الأمريكي للعراق وإعادة هيكلة السلطة السياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات، مج ٣١، ع٣.

١٦- الشكري، علي يوسف، مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة الكوفة، ع٦.، ٢٠١٠.

١٧- المصري، شفيق، حرب العراق إلى واقع غير المعلنه، مجلة الاقتصاد والأعمال، ع ٥٧٥، ٢٠٠٢.

١٨- منصور، أحمد، قصة سقوط بغداد الحقيقية بالوثائق، الدار العربية للعلوم، ط٦، دار بن حزم، بيروت. ٢٠٠٤.

١٩- عاشور، سليم، احتلال العراق نتائج وتداعيات (٢٠٠٣-٢٠١١)، مجلة البحوث السياسية والادارية، ع٩، مج٢، ٢٠١٦.

٢٠- حسين، عدي فالح، (٢٠١٤)، النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ – دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة (الشيعة – السنة – الأكراد).

٢١- التميمي، فرزدق علي (٢٠٢١)، التنمية السياسية وأزماتها بعد عام ٢٠٠٣، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولي، بيروت- لبنان.

٢٢- ياس، رشيد عمارة، مولود، فاروق عبدول، (٢٠١٩)، دور النخبة السياسية في تأزيم السلم الأهلي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مج ٢، ع ٤.

٢٣- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٣)، العراق : الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي.

٢٤- محمد، أحمد شحاذة، (٢٠١٧)، طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط، السنة ٤٧، ع ٦٥.

٢٥- مهدي، نور ليث،(٢٠١٨) التحول الديمقراطي في العالم العربي بين النصوص الدستورية والواقع السياسي" العراق نموذجاً"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع١.

٢٦- علي، محمود محمد، (٢٠١٨)، المخطط الأمريكي لاحتلال العراق، ط١، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٢٧- خرسة، أحمد علي، تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث (١١ أيلول ٢٠٠١ حتي ٢٠١١) " العراق نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣.

٢٨- بن عمار، إمام، (٢٠٠٨)، الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية.

٢٩- زلوم، عبد الحي يحيي، (٢٠٠٥)، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٣٠- البياتي، فراس (٢٠١٣). التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣. بيروت: العارف للتوزيع والنشر.

٣١- الرشيد، حسين، (٢٠٠٨)، التغيرات الاجتماعية في العراق بعد الغزو الأمريكي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، مجلة البيان بالسعودية.

٣٢- موسي، هاني محمود عبد، (٢٠١٨) أزمة الدولة في العالم العربي – دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار.

٣٣- عدنان ياسين مصطفي، ٢٠١٣) موضوعها تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو ٢٠٣٣، المكتب العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – قطر.

٣٤- الذويب، جمال هاشم أحمد، (٢٠١٢)، الدو السياسي لعارف عبد الرزاق في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٩٦٦- ١٩٦٨، مجلة جامعة الأنبار، ع٤.

٣٥- حمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٤)، العراق وأسلحة الدمار الشامل، مركز السياسات والاستراتيجية، القاهرة.

٣٦- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٠٠٣. https://iraq.un.org/sites/default/fi.

٣٧- هيئة التحرير، (٢٠٠٤)، القرار رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٠٠٤ الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٧ المعقودة في حزيران ٢٠٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، مج ٢٧، ع ٣٠٥.

References:

1- Al-Rawi, Janat Shaker, Abdul Hamid Amal and others, the social, economic and environmental impacts resulting from the wars on Iraq for the period (1980-2015), Journal of Environmental Sciences, Volume 45, Part 2, 2019 .
2- Al-Obaidi, Muthanna, (2023), The Twentieth Anniversary of America's Invasion of Iraq, "A Look at the British Documents Released in February 2023," Strategic Horizons Magazine, p. 7 .
3- Mejbil, Qatran Abbas, (2021), The starting points of the British invasion of Iraq in 1918, "a historical study", Al-Adab Magazine, p. 139.
4- Al-Saray, Abdullah, Khani, Arash Bayd Allah, the American occupation of Iraq in 2003 and the position of Sayyed Al-Sistani, no. 68, vol. 2.
5- Al-Jumaa, Khaled Muhammad Hamad, The Legal Foundations of the Illegitimacy of the Invasion and Occupation of Iraq, Journal of Sharia and Law, No. 48, 2011.
6- Bakr, Marwa Muhammad Abdel Moneim, (2022), Political Sectarianism and the Challenges of State Effectiveness in Iraq, Dirasat Journal, Volume 23, No. 2.
7- Al-Fayad, Abdullah, (1963), The Great Iraqi Revolution of 1920, Al-Irshad Press, 1963.
8- Shakib Arslan, History of the Ottoman Empire, Dar Ibn Kathir, Damascus - 2001 AD.
9- Ra Center for Strategic Studies, Arab Papers, "Iraq: A State Crisis or a Regime Crisis," 2021.
10- Al-Jubouri, Soha Tariq, (2002), Cairo and British Strategy Conference, "The Detailed History of Iraq", House of Wisdom, Baghdad.
11- Mahmoud, Siran Qasim, The powers of the head of state in successive regimes of government in Iraq for the period from 1920 to 2003, Journal of Political Science.
12- Al-Alawi, Hassan, Iraq is the State of the Secret Organization, Dar Al-Kitab Al-Islami, Baghdad, 2005.
13- Kazem, Abdul Redha, The Tragedy of Violence in Iraq 1963-2003, Al-Jawhari Publishing House, Baghdad, 1st edition, Baghdad, 2013.
14- Al-Aidi, Ahmed Muhammad Abdel-Rahman, (2019) The One Percent War Theory, "A Case Study of the American War on Iraq," Journal of Financial Research.

15- Farhoud, Ahlam Al-Saadi, Al-Jubouri, Taha Alwan, (2017), the American occupation of Iraq and the restructuring of political power, Scientific Journal of Research and Studies, vol. 31, no. 3.
16- Al-Shukri, Ali Youssef, The Future of the American Occupation of Iraq, Kufa Magazine, No. 6, 2010.
17- Al-Masry, Shafiq, The Iraq War to an Undeclared Reality, Al-Iqtisad Al-Aamal Magazine, No. 575, 2002.
18- Mansour, Ahmed, The True Story of the Fall of Baghdad with Documents, Arab House of Sciences, 6th edition, Dar Bin Hazm, Beirut. 2004.
19- Ashour, Salim, The Occupation of Iraq, Consequences and Repercussions (2003-2011), Journal of Political and Administrative Research, No. 9, Volume 2, 2016.
20- Hussein, Uday Falih, (2014), The Iraqi political system after 2003 - a study of the dialectic of partnership and opposition between the three components (Shiites - Sunnis - Kurds).
21- Al-Tamimi, Farazdaq Ali (2021), Political Development and Its Crises after 2003, Al-Rafidain Center for Dialogue, first edition, Beirut - Lebanon.
22- Yas, Rashid Amara, Mouloud, Farouk Abdul, (2019), The role of the political elite in worsening civil peace in Iraq after 2003, Journal of Political and Security Studies, vol. 2, no. 4.
23- Arab Center for Research and Policy Studies, (2013), Iraq: Protests and the Crisis of the Political System.
24- Muhammad, Ahmed Shehadha, (2017), The nature of the political system in Iraq and the problem of political stability after 2003, Middle East Research Journal,, year 47, p. 65.
25- Mahdi, Nour Laith, (2018) Democratic transformation in the Arab world between constitutional texts and political reality, "Iraq as an example," Journal of the College of Politics and Economics, no. 1.
26- Ali, Mahmoud Muhammad, (2018), The American Plan to Occupy Iraq, 1st edition, Dar Al-Wafa for the World of Printing and Publishing.
27- Kharsa, Ahmed Ali, The impact of American economic interests on the Middle East region after the events of (September 11, 2001 to 2011) "Iraq as a model", unpublished master's thesis, College of Political Science, 2013.
28- Bin Ammar, Imam, (2008), Preventive War in Strategic Thought, a Case Study of Iraq, unpublished master's thesis, Faculty of Law and Political Science.

29- Zaloum, Abdel-Hay Yahya, (2005), The Petroleum Crusades and the New American Century, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut.
30- Al-Bayati, Firas (2013). Democratic transformation in Iraq after April 9, 2003. Beirut: Al-Arif Distribution and Publishing.
31- Al-Rasheed, Hussein, (2008), Social Changes in Iraq after the American Invasion, Arab Center for Strategic Studies, Al-Bayan Magazine, Saudi Arabia.
32- Moussa, Hani Mahmoud Abd, (2018) The Crisis of the State in the Arab World - A Comparative Study of the Cases of Iraq and Sudan, PhD thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Tunis Al-Manar.
33- Adnan Yassin Mustafa, 2013) subject to transformations in Iraqi society after the 2033 invasion, Arab Bureau for Research and Policy Studies. Doha - Qatar.
34- Al-Dhuwaib, Jamal Hashim Ahmed, (2012), The Political Party of Arif Abdul Razzaq during the era of President Abdul Rahman Muhammad Arif 1966-1968, Anbar University Journal, p. 4.
35- Hammoud, Ahmed Ibrahim, (2004), Iraq and Weapons of Mass Destruction, Center for Policy and Strategy, Cairo.
36- United Nations, Security Council, Resolution No. 1500 of 2003. https://iraq.un.org/sites/default/fi.
37- Editorial Board, (2004), Resolution No. 1546 of 2004 adopted by the Security Council at its 4987th session held in June 2004, Center for Arab Unity Studies, vol. 27, p. 305.